CRC/C/15/Add.10
18 October 1993

ARABIC

اتفاقية حقوق الطفل



لجنة حقوق الطفل

الدورة الرابعة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية

الملاحظات الاختتامية للجنة حقوق الطفل: السودان

١ - بدأت اللجنة النظر في تقرير السودان الاولى (CRC/C/3/Add.3) في جلساتها ٦٩ و ٧٠ و ٧١ (SR.71 إلى CRC/C/SR.69) المعقدة في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وبالنظر الى تعقد الحالة والمشاكل التي يواجهها الاطفال في السودان ، قررت اللجنة أن توافق على تقرير السودان الاولى في دورتها الثالثة (الرابعة) ، التي كان من المقرر عقدها من ٢٠ ايلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . ولمساعدة اللجنة في موافقة حوارها مع الدولة الطرف ، طلبت اللجنة من حكومة السودان تزويدها بمعلومات إضافية ، وفقاً للمادة ٦٩ من نظامها الداخلي المؤقت والفرقة ٤ من المادة ٤٤ من الاتفاقية ، ولا سيما فيما يتصل بمواضيع القلق التي حدتها اللجنة في ملاحظاتها الاولية (CRC/C/15/Add.6) . وترد المعلومات الإضافية التي قدمتها الدولة الطرف في الوثيقة CRC/C/3/Add.20 .

٢ - وبعد أن وافقت اللجنة نظرها في تقرير السودان الاولى ودرست المعلومات الإضافية في جلساتها ٨٩ و ٩٠ (SR.89 و CRC/C/SR.89) ، المعقدتين يوم ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، اعتمدت^{*} الملاحظات الاختتامية التالية:

* اعتمدتها في جلساتها ١٠٣ ، المعقدة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ .

مقدمة

٢ - ترحب اللجنة باستمرار الحوار مع ممثل حكومة السودان ، وتلاحظ الجهد الذي بذلتها الحكومة حتى الان لمتابعة مواضع القلق التي سبق أن اشارتها اللجنة فيما يتعلق بخطورة حالة الاطفال في ذلك البلد .

الجوانب الإيجابية

٤ - وتلاحظ اللجنة ما أبدته حكومة السودان من امتداد لمرااعة توصيات اللجنة بغية استعراض التشريعات القائمة للتوفيق بينها وبين الاتفاقية . وترحب اللجنة في هذا الشأن بقرار الدولة الطرف بإنشاء لجنة لاستعراض القوانين الوطنية المتعلقة بالاطفال وبمرااعة لجنة الاستعراض هذه للملحوظات الاولية للجنة حقوق الطفل في مجال إلغاء عقوبة الجلد .

٥ - وبالإضافة إلى ذلك تلاحظ اللجنة مع الارتياح الخطوات الاولية التي اتخذتها الدولة الطرف لاستحداث آليات لرصد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية .

٦ - وترحب اللجنة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لتحسين تعاونها مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية . وتلاحظ اللجنة مع الارتياح الاتفاقيات التي عقدت مؤخراً بين الأطراف المعنية بغية تحسين توفير المساعدة الإنسانية .

٧ - وتعترف اللجنة بالمساهمة المقدمة من الشعب السوداني لقبول الاشخاص القادمين من البلدان المجاورة ، ومن بينهم الاطفال ، وتوفير الملاذ لهم .

العوامل والصعوبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقية

٨ - تقر اللجنة بأن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان كان لها تأثير سلبي على جهود الدولة الطرف لتأمين تنفيذ الاتفاقية بالكامل . وفي هذا الشأن تلاحظ اللجنة المشاكل التي سببتها الحرب الأهلية في جنوب السودان ، وأن الجماعات المختلفة المشتركة في هذا الصراع غالباً ما تجاهلت أفضل مصالح الاطفال .

٩ - وتحيط اللجنة علمًا بخطورة الحالة الاقتصادية التي تواجه السودان وما ترتب على ذلك من أثر أدى إلى تفاقم حالة الاطفال .

مواضع القلق الأساسية

١٠ - ترى اللجنة أن عدداً من مواضع القلق التي سبق لها أن اشارتها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في الدولة الطرف (انظر CRC/C/15/Add.16) لم يجر بعد تناوله تناولاً فعالاً . وتؤكد اللجنة في هذا المدد أنها ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء عدم اتساق التشريعات السودانية المتعلقة بحقوق الطفل مع مبادئ وأحكام الاتفاقية .

١١ - ويساور اللجنة القلق لافتقار الموظفين الذين يعملون مع الأطفال إلى التدريب في مجال حقوق الطفل .

١٢ - كما تعرب اللجنة عن قلقها العميق إزاء عدم كفاية الاهتمام المولى لتنفيذ المبادئ العامة للاتفاقية ، أي موادها ٣ و٦ و١٢ وعلاقتها بتنفيذ كل المواد في الاتفاقية ، بما في ذلك ما يتصل منها بالحقوق المدنية والسياسية للطفل .

١٣ - وتلاحظ اللجنة خطورة الحالة الصحية العامة السائدة في السودان وأثرها الضار على الأطفال . وتعرب عن قلقها البالغ لاستمرار الممارسات التقليدية الضارة بمحنة النساء والأطفال ، ولا سيما ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث . و تسترعى اللجنة الانتباه بالإضافة إلى ذلك إلى معنة الأطفال المعوقين نظراً لشدة حساميتهم ، وإلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتحسين حالتهم .

١٤ - وما زالت اللجنة تشعر بالجزع الشديد إزاء اثر حالات الطوارئ على الأطفال وإزاء المشاكل التي يواجهها الأطفال المشردون والنازحون داخلياً . والتقارير الواردة عن سخرة ورق الأطفال مدعوة قلق عميق للجنة .

١٥ - وترى اللجنة أن نظام إقامة العدالة للأحداث في السودان لا يتفق تماماً مع المواد ٣٧ و٣٩ و٤٠ من الاتفاقية وغير ذلك من معايير الأمم المتحدة ذات الملة .

الاقتراحات والتوصيات

١٦ - تشجع اللجنة استخدام آليات لرصد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية .

١٧ - وتعرب اللجنة عن أملها في أن يؤدي استعراض القوانين المتعلقة بالأطفال إلى إلغاء الجلد إلغاً تاماً .

١٨ - وتوصي اللجنة بالاستمرار ، لدى استعراض التشريعات الوطنية ، في مراعاة مواضع القلق التي أعربت عنها اللجنة فيما يتعلق بتعريف الطفل وعمر المسؤولية الجنائية . وتقترح اللجنة بالإضافة إلى ذلك أن تنظر الدولة الطرف في استخدام تدابير إنفاذ تكفل نهوض الموظفين المسؤولين عن تنفيذ الاتفاقية بواجباتهم بصورة فعالة .

١٩ - وتوصي اللجنة أيضاً بتوفير التدريب على حقوق الطفل للغات المهنية ذات الصلة مثل القضاة والمعلمين والخصائص الاجتماعيين .

٢٠ - وتشجع اللجنة الحكومة على مواصلة تعاونها مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بغية تحسين فعالية التدابير المتخذة لتخفيض معاناة الأطفال .

٢١ - وتوصي اللجنة بالاسترشاد بالمبادئ العامة للاتفاقية ، كما أعرب عنها في موادها ٢ و٦ و١٢ ، في استعراض التشريعات الوطنية واستحداث سياسات واستراتيجيات لتأمين سمعة الأطفال بكل حقوقهم تمتاً فعّالاً .

٢٢ - وتوصي اللجنة أيضاً بالاطلاع بالمزيد من الجهد لرفع الوعي بغية القضاء قضاً مبرماً على الممارسات التقليدية الضارة بصحة النساء والأطفال ، وتقترن اللجنة بأن يقوم الزعماء الحكوميون والدينيون بدور فعال في مساندة الجهد الرامي إلى القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث .

٢٣ - وتوصي اللجنة كذلك بإيلاء اهتمام لتوسيع نطاق توفير الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأولي بغية تحسين حالة الأطفال العامة الصحية والتغذوية والتعليمية . وتوصي اللجنة بالإضافة إلى ذلك بأن تولي خطط التنمية مستقبلاً الأولوية لحالة الأطفال المعوقين .

٢٤ - وتوّكّد اللجنة الحاجة إلىبذل مزيد من الجهد العاجلة لتحسين حماية وتعزيز حقوق الأطفال النازحين داخلياً .

٢٥ - كما تؤكّد اللجنة ضرورة إيلاء الاهتمام العاجل والواجب للتقارير الواردة عن سخرة ورق الأطفال . وتعتقد اللجنة أنه يمكن الامتناع عن التعاون الدولي ، ولا سيما المساعدة التقنية والمشورة ، لتحقيق تلك الغاية .

٢٦ - وتوصي اللجنة باستعراض نظام إقامة العدالة للأحداث بغية تأمين اتساقه مع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ من الاتفاقية ومعايير الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة .

٢٧ - وتعرب اللجنة عن أملها في أن تطرأ في القريب العاجل تحسينات في تنفيذ الاتفاقية وتعرب عن تقديرها لاستعداد الدولة الطرف لإطلاعها على التطورات ذات الصلة بصورة منتظمة .